العرب
الأربعاء 2019/10/30
السنة 42 العدد 11513

قناة الحرة تتحدى الحظر في تناول الممنوع من أخبار العراق

زعيم ميليشيا يطلق تهديدات ضد القناة إيذانا باستهدافها

تغطية الحرة تزعج زعماء الحشد

تواجه قناة الحرة في العراق هجوما متزايدا على خلفية تقاريرها التي تتناول فيها قضايا "محرّمة" في العراق مثل فساد رجال الدين وممارسات قيادات الحشد الشعبي، ما جعلها في مرمى أهداف هذه الجهات، وتخشى على طاقمها في العراق والخارج من الاعتداءات.

بغداد - هدّد الأمين العام لميليشيات عصائب أهل الحق في العراق، قيس الخزعلي، قناة "الحرة"، معتبرا أنها تستهدف "المرجعية" و"الحشد" في إطار "مشروع أميركي إسرائيلي".

وجاء حديث الخزعلي خلال دفن أحد قادة ميليشياته، وسام العلياوي، الذي يتهمه ناشطون بأنه شارك في قمع المظاهرات وقنص المحتجين خلال الاحتجاجات المستمرة، والتي شهدت مقتل العشرات، معظمهم قضى بالرصاص.

وكانت الحرة قد نشرت الأحد تقريرا عن العلياوي بعنوان، "ميليشياته فتكت بالعراقيين.. فيديو يوثق اللحظة الأخيرة لقيادي بالحشد"، الأمر الذي أثار غضب الخزعلي كما يبدو من تصريحاته.

ويعتبر إطلاق مثل هذه الاتهامات من قبل زعيم ميليشيا ضد قناة تلفزيونية، بمثابة إيذان لأتباعه باستهدافها والاعتداء على فريق العمل في القناة.

من جهتها، استنكرت إدارة "الحرة" اتهامات الخزعلي قائلة إنها "زائفة تحمل في طياتها دعوة للعنف"، وحمّلت الخزعلي، ومن يقف وراءه، المسؤولية الكاملة في حال تعرض أي من كوادرها للأذى في العراق وخارجه. وأكدت في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني "أنها انطلاقا من شعارها 'الحقيقة أولا'، تعمل حصرا على نقل الحقائق، ويبدو أن صوت الحق أخاف البعض الذي لم يكتف بإطلاق التهديدات بل هاجم مقرات لوسائل إعلام محلية وعربية ودولية في محاولة للتعتيم على ما يشهده العراق".

وبدأت القناة في لفت الأنظار بعد إعادة انطلاقتها العام الماضي، وعملية تغيير واسعة في طاقمها، حيث ظلت سابقا لسنوات محسوبة على التوافق الأميركي الإيراني حول ملفات العراق، وكانت متّهمة بأنها تدار من "حزب الله" عمليا، ما تسبب في تدني مستوى مشاهدتها وانعدام تأثيرها فعليا لدى الجمهور العربي عموما والعراقي خصوصا.

> «الحرة» تعتبر اتهامات قيس الخزعلي زائفة تحمل في طياتها دعوة للعنف وحمّلته المسؤولية في حال تعرّض كوادرها للأذى

وفي الخامس من نوفمبر عام 2018 أعادت "الحرة" انطلاقتها بشكل جديد ووجوه جديدة في أكبر عملية تطوير شهدتها منذ تأسيسها عام 2004، رافقها هجوم حاد من منابر قطرية وإخوانية، وأخرى تابعة لإيران.

وازدادت الهجمات على القناة المموّلة من الإدارة الأميركية في الآونة الأخيرة بسبب تناولها مواضيع حساسة في العراق وبشكل خاص مسألة الفساد الديني، حيث بثت تحقيقا استقصائيا في سبتمبر الماضي بعنوان "أقانيم الفساد المقدس في العراق" تسبب بموجة غضب واسعة لدى هذه الفئة النافذة في البلاد.

وأصدرت هيئة الإعلام والاتصالات (تابعة للدولة)، قرارا بإغلاق مكاتب قناة الحرة في العراق، لثلاثة أشهر، وطالبت الهيئة "ببث اعتذار رسمي من مكتب إدارة قناة الحرة عراق في العراق لما تسببه البرنامج من ازدراء وإساءة لرموز وشخصيات المؤسسات الدينية والتي أضرت بسمعتها ومكانتها في نفوس الشعب العراقي"، وفق تعبير الهيئة.

وقال الصحافي الذي أنتج التحقيق، معن الجيزاني، عبر حسابه في فيسبوك، إنها "مؤسسات لا يجرؤ على مراقبتها أحد. تتحصّن خلف عقائد الناس، وتتسلح بالقباب والعمائم".

ومع انطلاق التظاهرات العراقية بداية الشهر الحالي، تواجه وسائل الإعلام المحلية والأجنبية التي تغطي الحراك ضغوطا وتهديدات واعتداء على مقارّها من قبل أطراف مسلحة، إضافة إلى استهداف الصحافيين وترويعهم وإرهابهم لثنيهم عن نقل أحداث الشارع العراقي.

والأحد، قالت قناة "العربية" السعودية إنها وقناة "الحدث" التابعة لها تعرضتا إلى "وقف عملهما الإعلامي" من جانب الحكومة العراقية بالتزامن مع استمرار الاحتجاجات بالبلاد. وأصيب عدد من مراسلي القنوات الفضائية واعتُقل آخرون الإثنين أثناء تغطية التظاهرات في محافظة كربلاء.

وقال ممثل جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق "إن عددا من مراسلي وسائل الإعلام تعرضوا لإصابات نتيجة إطلاق القوات الأمنية قنابل الغاز المسيل للدموع على ساحات التظاهر، ومنهم هبه الماجد مراسلة قناة النجباء، وزينب العلي مراسلة قناة الطليعة ومنار قاسم مراسلة وكالة النبأ وحيدر هادي مراسل قناة آي نيوز".

وأضاف "وبعد عدة ساعات توجه عدد من الزملاء إلى فلكة التربية لتغطية التظاهرات هناك، فقام عدد من عناصر مكافحة الشغب وبأمر من قائد العمليات باعتقال الزملاء حيدر هادي مراسل آي نيوز وطارق الطرفي مراسل قناة الراصد ومحمد الأسدي مصور قناة الاتجاه، دون مذكرات إلقاء قبض. واستمر اعتقال المراسلين والصحافيين لعدة ساعات تعرض خلالها طارق الطرفي للضرب وتم الإفراج عنهم بعد تدخل نقابة الصحافيين وعدد من القيادات في المحافظة".

وفي هذا السياق، أعربت وزارة الخارجية الأميركية عن قلق واشنطن العميق إزاء "الإغلاق القسري لوسائل الإعلام والضغط لفرض الرقابة على التقارير المُعَدة عن الاحتجاجات".

وأكدت الخارجية، في بيان الاثنين، "أن حرية الصحافة جزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح الديمقراطي"، معلنة تأييدها لـ"الحق الأساسي في حرية التعبير الممنوح دستوريا لجميع المؤسسات الإعلامية وحق الصحافيين في ممارسة مهنتهم في أمان".

الصحافة راعية الانقسام

طاهر علوان
كاتب عراقي
مقيم في لندن

في المشاهد الأكثر استقطابا وتعبيرا عن الانقسام السياسي والاجتماعي تحضر الصحافة بوصفها شاهدا أمينا وعينا راصدة.

وبعيدا عن أطروحات حارس البوابة وكلب الحراسة، مطلوب من الصحافة والصحافيين في أزمنة الاستقطاب والانقسام أن يكشفوا عن أنفسهم: هم مع من وضد من؟

ظواهر عدة تعصف بعالمنا المعاش وحياتنا اليومية وخلاصتها تصاعد حالات الانقسام والاستقطاب بشكل يجعل الصحافة في مأزق.

ميزة الحياد ما بين أطراف عدة لم تعد متاحة دائما بل إن من السهل على الصحافة أن تتهم بالتخاذل والعجز في حال لم تفصح عن وجهتها باتجاه أي من الفريقين.

على صعيد الحياة السياسية ويوميات المجتمع البريطاني تبرز قضية بريكست بوصفها إحدى أهم القضايا الخلافية.

الصحافة شاهد على الانقسام الحاد ما بين دعاة البقاء في أحضان أوروبا وبين الانفصال عنها.

في مقال في صحيفة ميترو اليومية للكاتب جيمس هوكاداي تحت عنوان "كيف انقسم المجتمع البريطاني"، يذهب إلى أن الحقائق على الأرض لا تتيح كثيرا من التأويلات لتفسير حالة الانقسام أو تفاقمها حيث يورد إحصائية لآخر الاستطلاعات تظهر تراجعا ملحوظا للجمهور العريض الذي كان مؤيدا لبريكست.

في مقال يصب في ذات الهدف للكاتبة جوديث ميشكا نشرته مجلة بوليتيكو تحت عنوان "بريكست جعلت البريطانيين أشد غضبا وأكثر انقساما"، تشخص ملامح الانقسام في المجتمع البريطاني بسبب أزمة بريكست من خلال انقسام العائلات وتفكك الصداقات بسبب الخلاف على هذه القضية، لكن وفي موازاة ذلك سيبرز سؤال مفاده: كيف كانت مقاربة الصحافة البريطانية لهذه الظاهرة الفريدة وغير المسبوقة التي تعصف بالمجتمع البريطاني؟

واقعيا، لم تجد الحكومة من سبيل إلا التسليم بالأمر الواقع تاركة للصحافة أن تدور في دوامة الاستقطاب باتجاه: مع من وضد من؟

لم يغضب رئيس الحكومة بوريس جونسون على الحملة الشرسة التي تشنها صحافة بلاده والصورة التي يظهر عليها يوميا والأوصاف المقذعة والشكل الكاريكاتيري وظل يخوض صراعاته مع زعيم المعارضة جيرمي كوربين.

على الجهة الأخرى فإن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يعلنها صراحة أنه يخوّن بعض الصحف الأميركية وأنها ضد مصالح الشعب وأنها راعية للانقسامات وبالتالي يقرر أن لا يقرأها ويمنع وصولها إلى البيت الأبيض.

في قمة الصحافة الأميركية، تقع صحيفتان هما نيويورك تايمز وواشنطن بوست وكلتاهما مغضوبا عليها وممنوعتان على موظفي البيت الأبيض.

من كونها أكثر الصحف كذبا إلى كونها عدوّة للشعب، تجد الصحافة الأميركية اللامعة من خلال الصحيفتين المنبوذتين حكوميا نفسها في وسط ظاهرة انقسامية غير مسبوقة في المجتمع الأميركي.

من الصعب أن تتجاهل صحيفتان مرموقتان الخطط التي تجري لإدانة الرئيس الأميركي بسبب العديد من الملفات وآخرها ما عرف بملف أوكرانيا وقبلها العلاقة مع روسيا ومؤشرات تدخلها في الانتخابات التي فاز بها الرئيس.

الشعب الأميركي منقسم ما بين رئيس شعبوي يريد أن يعيد أميركا عظيمة وينتصر للعرق الأبيض وبين خصومه الذين يلوحون بعديد ملفات الإدانة والمحاكمة التي قد تطال الرئيس.

> ميزة الحياد ما بين أطراف عدة لم تعد متاحة دائما بل إن من السهل على الصحافة أن تتهم بالتخاذل والعجز في حال لم تفصح عن وجهتها باتجاه أي من الفريقين

يضيع والحالة هذه، مفهومُ الوطنية الملتبس في الحياة السياسية لدولتين عظيمتين لكل منهما ثقل اقتصادي وعسكري ومالي وسياسي استثنائي على مستوى العالم، إذ قد يفسر البقاء في الاتحاد الأوروبي من طرف بريطانيا على أنه في مصلحة البلاد من جميع المستويات وتاليا يكون التشبث بالبقاء على أنه موقف وطني.

يقابل ذلك موقف أشد تطرفا وهو الذي ينادي بالانفصال عن أوروبا لتمجيد القيم البريطانية وترسيخها والعودة إليها والاقتداء بها.

الصحافة من جانبها تؤازر المواطن الذي يعيش أحد أسوأ الأزمنة انقساما وإذكاء للأنا والشعبوية لكنها متهمة على أنها راعية للانقسام لأنها لم تنجح في أن تنضم إلى الفريق "الصح"، لكن من هو الفريق "الصح" يا ترى؟

الفريقان الخصمان، كل واحد منهما يرى نفسه أنه هو الصواب وبيده طريق النجاة.

إدارة جديدة للإذاعة الجزائرية في ظل الرقابة

الجزائر - أعلنت الإذاعة الحكومية الجزائرية، الثلاثاء، تنحية مديرتها العامة نصيرة شريد، وتعيين جمال سنحضري، خلفا لها.

وأفادت الإذاعة، أن وزير الاتصال، الناطق باسم الحكومة حسن رابحي، أشرف على تنصيب سنحضري، مديرا عاما للإذاعة الوطنية، الثلاثاء، خلفا لشريد، التي شغلت هذا المنصب بالنيابة منذ أبريل الماضي.

وأضافت أن رابحي، "أثنى على الجهود التي بذلتها شريد، أثناء توليها المنصب وفي الظروف الخاصة التي تمر بها البلاد، متمنيا التوفيق للمدير العام الجديد"، في إشارة إلى الأزمة التي تعيشها البلاد على وقع انتفاضة شعبية أطاحت في أبريل الماضي برئيس البلاد عبدالعزيز بوتفليقة.

وبعد هذا التغيير الثاني من نوعه على رأس الإذاعة في غضون سبعة أشهر، حيث تمت في أبريل الماضي، إقالة شعبان لوناكل، المعروف بقربه من المحيط الرئاسي في عهد بوتفليقة.

وكان الصحافيون تحدّثوا عن "توتّر شديد في قاعات التحرير"، داعين المدير العام للإذاعة الوطنية شعبان لوناكل إلى العمل معهم "لمصلحة إعلام (الجزائريين) بكل موضوعية".

والمدير الجديد للإذاعة الحكومية جمال سنحضري، صحافي بهذه المؤسسة منذ سنوات، وتولى في مشواره المهني مناصب عدة منها مدير فرع الإذاعة بمحافظة مستغانم (غرب) ونائب مدير البرمجة بالإذاعة أيضا.

ولم تتم الإشارة إلى أسباب هذا التغيير لكنه يأتي بعد تهديد العاملين في الإذاعة بالدخول في إضراب مفتوح في حال استمرار الرقابة على عملهم ومنعهم من تغطية الأحداث الوطنية التي يتصدّرها الحراك الشعبي منذ 22 فبراير الماضي.

ووجه العاملون في الإذاعة الوطنية رسالة في الثامن من شهر أكتوبر الجاري، إلى مسؤولي القطاع الإعلامي وإلى الرأي العام أكدوا فيها أن "حرية الصحافة هي مبدأ أساسي نرفض مصادرته وإذاعتنا موجهة للخدمة العمومية وليست حكرا على أحد".

وتابعت الرسالة "انطلاقا من هذه المبادئ، من واجبنا مرافقة هذه الحركة في تطوراتها لأنه من دون تقديم معلومة صحيحة ومحايدة لا توجد خدمة عمومية. وعليه لا بد أن تكون وسيلتنا الإعلامية في طليعة الأحداث التي تعيشها البلاد".

وتحدث العاملون في رسالتهم عن "إرادة لخنق التعبير الحر" وطالبوا بضرورة أن يترافق كل منع لتغطية أي حدث بقرار يحمل توقيع مدير تحرير القناة المعنية أو المديرية العامة للإذاعة". كما طالبوا بـ"تحديد قائمة الشخصيات الممنوعة من النشر أو الاستضافة بشفافية حتى يطّلع الرأي العام عليها".

الرقابة مستمرة

وحذرت الرسالة مسؤولي الإذاعة من اتخاذ أي إجراءات عقابية ضد الصحافيين أو المخرجين أو المنتجين أو المنشطين، وقالت "في حالة تسجيل أي عقوبة أو ضغط على الصحافيين وكل العاملين المعنيين بشكل مباشر أو غير مباشر.. فإننا نحتفظ بحقنا في التصعيد وإن تطلب الأمر الدخول في إضراب غير محدود".

وتضم الإذاعة الجزائرية 55 محطة وطنية ومحلية، منها واحدة باللغة الفرنسية وإذاعة دولية ناطقة باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية والإسبانية. بينما لا توجد محطات إذاعية خاصة.

وتزامن هذا التغيير مع الانطلاق الرسمي لسباق انتخابات الرئاسة المقررة في 12 ديسمبر القادم، والذي ترشحت له 22 شخصية، ينتظر أن تعلن سلطة الانتخابات خلال أسبوع القائمة الرسمية المعنية بالسباق بعد دراسة الملفات.

ويشهد الإعلام الجزائري عودة للرقابة والتضييق بعد متنفس لبعض الوقت، حيث انتقلت وسائل الإعلام الجزائرية الخاصة والحكومية قبل أشهر قليلة من الصمت التام تجاه الاحتجاجات إلى النقل المباشر للتظاهرات، ومع ذلك يبقى عمل الصحافة معقدا ويتعرض للنقد بشكل دائم.

وفي الإذاعة والتلفزيون الحكوميين، أدى الصمت التام خلال الأيام الأولى للاحتجاج والحذر مما سيليه إلى استياء كبير داخل قاعات التحرير، حيث رفض بعض الصحافيين أن يكونوا "الغائبين الرئيسيين في المسيرة الجزائرية نحو الحرية والديمقراطية".

لكن هذه الانفراجة الصغيرة يبدو أنها لم تدم طويلا بحسب رسالة العاملين في الإذاعة الوطنية.